قراءات ومراجعات

الدرس الحديثي في أبحاث مجلة "إسلاميَّة المعرفة": أَنْظارٌ وَمُراجَعاتٌ

أحمد البشابشة*

عبد الله عمر**

مقدمة:

يحتل "**الدرس الحديثي**" من الإنتاج العلمي الذي يصدره "المعهد العالمي للفكر الإسلامي" مساحةً غير قليلة، وبرز ذلك في المقالات العلمية، والأبحاث الأكاديمية المنشورة في أعداد مجلة "إسلاميَّة المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر".

وقد حَرَصَ "المعهدُ" ساعة أنْ أُسِّس –وما يزال– على تجسيد فكرة "**الانبعاث المعرفي**" بمختلف تشكُّلاته، وأنماطه، ومجالاته، ودلالاته ... واتخذ لذلك أدواتٍ بحثية، وأساليبَ منهجيَّة، ووسائل علمية بثَّ من خلالها نهجه الذي ينطلق منه في ظل منهجيَّة التعامل مع الأصول التأسيسية للوحي: القرآن الكريم، والسُّنَّة النَّبويَّة.

ويُعَدُّ مفهوم "**التجديد**" –الذي هو أحد تمظهرات الانبعاث المعرفي– قطب رحى ظهر جلياً في أدبيات الطرح الذي يضطلع به المعهد تنظيراً، وتطبيقاً، وتحليلاً، ومباحثةً ... ولم يكن التعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة وعلومها، والأحاديث المصطفوية ومتونها بمنأى عن أدوات التجديد وصوره.

---

* دكتوراه في الحديث الشريف وعلومه من جامعة اليرموك في الأردن، رئيس مركز المستقبليات للهندسة الحديثية، ومدير الدراسات والبحوث في جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث في الأردن. البريد الإلكتروني: albashabsheh1@gmail.com

** دكتوراه في الحديث الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2012م، باحث ومُحقِّق ذو دراية واهتمام بتحقيق كتب التراث، وعناية بأسباب النهوض الحضاري. البريد الإلكتروني: dabd_alali2010@hotmail.com

تم تسلُّم القراءة بتاريخ 2020/9/2م، وقُبِلت للنشر بتاريخ 2021/2/22م.

البشابشة، أحمد. وعمر، عبد الله (2021). **الدرس الحديثي في أبحاث مجلة "إسلاميَّة المعرفة": أَنْظارٌ وَمُراجعاتٌ**، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 26 العدد 101، 273–294. DOI: 10.35632/citj.v26i101.5477

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي 2021 ©

إذاً، فطالما تعلَّق الأمر بالتجديد مضافاً إليه السُّنَّة النَّبويَّة، فقد صار حقاً لازماً علينا إنعامُ النظر مرّاتٍ عِدَّة في طبيعة هذه العلاقة، وضبط حدودها، وبيان صفة التعامل معها، ومآلات ما ينتج منها.

وقد جاءت هذه الدراسة لتُسلّط الضوء على المنحى المنهجي الذي تعاطاه المعهد في تعامله مع السُّنَّة النَّبويَّة، لا سيَّما من زاوية التفقُّه في معاني متونها، وتقديم قراءة ماسحة، ومراجعة موضوعية للأبحاث والمقالات الحديثية التي جاءت ضمن أعداد مجلة: "إسلاميَّة المعرفة: مجلة الفكر الإسلامي المعاصر"، واستعراض مضامينها وموضوعاتها الحديثية، ثم تصنيفها بحسب عنوانات جامعة ومعانٍ كلية؛ ليصار -بعد ذلك- إلى الكشف عن مواطن الجدة والجدية فيها، ومواطن الخلل والزلل منها، ثم لتصدير تقييم عام لها، وتقويمه.

وهذا الأمر -نعني: **مراجعة المنتج الحديثي**- من شأنه أن يعزز الثقة بما يصدر عن "المعهد" فيما يتعلق بدراسات السُّنَّة النَّبويَّة وعلومها، والوقوف -في الوقت ذاته- على حجم الجهود التي يبذلها المعهد في تطوير قضايا "الدرس الحديثي"، ومباحث علوم السُّنَّة النَّبويَّة. وقد قام الباحثان بتأطير هذه القراءة المعرفية عن طريق التصنيف الموضوعي للأبحاث؛ إذ عمل الدكتور عبد الله عمر على تأطيرها، في حين تولّى الدكتور أحمد البشابشة القراءة النقدية لها.

أوَّلاً: تصنيف موضوعي للأبحاث الحديثية المنشورة في مجلة "إسلاميَّة المعرفة"

1. السُّنَّة النَّبويَّة ونقد متونها:

حاولت المجلة أن تتناول موضوع نقد المتن بصورة منهجيَّة مدروسة؛ إذ خصصت عدداً كاملاً عن موضوع نقد المتن (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص5). وقد عبَّرت كلمة التحرير -التي كتبها الدكتور طه العلواني، والموسومة بـ "السُّنَّة النَّبويَّة المُشرَّفة ونقد المتون"- بصورة واضحة عن رؤية المعهد لمسألة نقد المتن؛ إذ بيَّن فيها مصادر التنظير والتكوين لجميع شؤون الأُمَّة، ثم كشف عن مفهوم النَّص والمصدر، وتفحص القول في معنى السُّنَّة عند الفقهاء وحُجّيتها، والمُحدِّثين والأخبار، وعلوم الحديث من حيث الرواية والدراية. بعد ذلك انتقل إلى مقاييس نقد المتون، ثم درس ما تعرَّضت له الأديان السابقة، ودعا في نهاية الكلمة

إلى ضرورة إعمال منهجي نقد الأسانيد، ونقد المتون معاً، ومراجعة السُّنَّة الصحيحة بهذا المنهج.

وجاءت أبحاث العدد متسقة مع الرؤية العامة التي عرضها الدكتور طه في كلمة التحرير؛ فقد كشف الدكتور عبد الجبار سعيد في بحثه المعنون بـ"الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف" عن أهمية نقد متن الحديث والحاجة إليه، وتحديد الأطر المرجعية لعلم نقد متن الحديث، وتشخيص المشكلات المنهجيَّة التي يقع فيها المهتمون بعلم نقد المتن (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص45). وعالج الدكتور عماد الدين رشيد "مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي"، مُوضِّحاً أبعاده، ومُحرِّراً حدوده؛ ليتميَّز من المفاهيم التي تتقاطع معه، أو تقاربه، ثم بيَّن وحدة علوم الشريعة وتكامل العلوم المنهجيَّة منها، مثل: علم أصول الفقه، وعلم مصطلح الحديث. وتناول كذلك مفهوم النظر الفقهي، ومفهوم النظر الحديثي. ولكل واحدة من هاتين القضيتين –وحدة العلوم الشرعية، ومسألة النظر الفقهي والنظر الحديثي– تداعيات وامتدادات عميقة في المعرفة الشرعية تتجاوز حدود نقد المتن. ثم شرع في تحديد مفهوم نقد المتن مُبيِّناً أنواعه، والعلوم التي تُحدِّد أدواته (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص75).

وفي البحث الموسوم بـ"نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل" للدكتور خالد بن منصور الدريس، كُشِف عن جهود علماء الجرح والتعديل في نقد المتن بوصفه من أهم ركائزهم في نقد الرواة والحكم عليهم، وسُلِّط الضوء على جُملةٍ من النصوص التطبيقية التي لم تتعرَّض لها الدراسات السابقة، وأظهر البحث التنوع الاجتهادي في التعامل مع نقد المتن عند علماء الجرح والتعديل، وبيان الأسباب الموجبة لنقد المتن، وأثر ذلك في الحكم على رواة الحديث (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص103). وتم التطرق في هذا العدد إلى القواعد الأساسية في نقد الأخبار، وهذا ما نجده في بحث الدكتور فايز أبو عمير المعنون بـ"قواعد نقد الخبر في الكتاب والسُّنَّة"؛ إذ كشف البحث عن الضمانات والضوابط الذاتية التي تكفل حفظ هذا الدين واستمراره. ثم جاء الحديث عن معنى النقد لغةً واصطلاحاً، وبيان الصلة الوثيقة بين هذه المعاني، وما يُفهَم من القيام بالعمليات الإجرائية

لنقد الخبر، ليكون النقد صحيحاً لا مجازفة فيه. بعد ذلك فُرِّق بين علمي الرواية والدراية، ثم تناول أسباب النقد (سوء الطوية والنية، والوهم والخطأ والنسيان، والاختلاف في الفهم والقراءة الجزئية)، ثم بحث قواعد النقد في الكتاب والسُّنَّة (المخالفة الصريحة للكتاب والسُّنَّة، والواقع والحس، والثابت من التاريخ، والمعقول). وخُتِم البحث ببيان المنهجيَّة المتبعة في النقد (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص147). ومن المعروف أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مثَّلت نموذجاً في نقد المتن ودرساً مهماً في محاورة النَّص، وقد عُرِف ذلك باستدراكات عائشة، وهذا ما كشفت عنه الدكتورة ليلى رامي في بحثها الموسوم بـ"قراءة في استدراكات أم المؤمنين عائشة على روايات الصحابة"؛ إذ حاولت الباحثة استخراج المنهجيَّة التي لم تتناولها الدراسات التي تعرَّضت لموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر؛ تلك المنهجيَّة التي تساعد على وضع ضوابط ومعايير للنقد تَلزم في تعاملنا مع الأحاديث الصحيحة عند تعارض بعضها مع بعض. وتشتمل هذه المنهجيَّة على قسمين: البدهيات، واستنتاج القواعد التي اعتمدت عليها أم المؤمنين عائشة. وقد بيَّن البحث موقع أم المؤمنين عائشة النخبوي بعد وفاة الرسول ﷺ، والعوامل التي ساعدت على تشكيل شخصيتها، والمنهجيَّة المستخلصة من استدراكات أم المؤمنين عائشة، وقواعد الاستدراك لديها. وانتهى البحث بخاتمة حملت دعوة إلى تشكيل فِرق من الباحثين تُعْنى بتجميع كل الأحاديث، وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً، ثم عرض متونها على أدوات النقد (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص189).

وكان لرئيس المعهد –آنذاك– الدكتور عبد الحميد أبو سليمان رأي في المسألة ضمَّنه في باب "رأي وحوار"؛ إذ كتب في "حوارات منهجيَّة في قضايا نقد متن الحديث الشريف"، مُناقِشاً واحدة من الإشكاليات التي تتعلَّق بمنهج التعامل مع الحديث النبوي الشريف، وتتبدّى مظاهرها في ثقافة الأُمَّة في النظرة الجزئية، وأحادية المعرفة، والفهم الحرفي للنَّص، وضعف الضبط المنهجي في علاقات الأولويات والمبادئ العليا والمنطلقات الأساسية، بالتفاصيل والأحداث في واقع حياة الأُمَّة، وتشويه العقلية العلمية والممارسات الحياتية. وبيَّن أبو سليمان أنه يتعيَّن على علماء الأُمَّة ومفكريها مواجهة هذه الإشكالية بصراحة علمية كاملة، وإلّا سيظل الحوار يدور في حلقات مفرغة، مُرسِّخاً عمليات التقابل والتعارض

والاستقطاب بين مثقفي الأُمَّة ومفكريها؛ بين تقليدي وعصري، وديني ومدني وعلماني. وقد حاولت الورقة الإجابة عن أسئلة اختلف فيها الفرقاء الدينيون التقليديون والمدنيون المستغربون على غير أساس، ومن هذه الأسئلة: هل يعني التزام المدنيين وطلبة المعارف الإنسانية المنهج العلمي السُّنني بالضرورة إنكاراً لعوالم الغيب؟ وهل يعني التزام العقل والسببية في عالم الإنسان وتسيير شؤون حياته إنكاراً للغيب وما يتعلق به من أقدار الله في تصريف شأن الكون؟ (إسلاميَّة المعرفة، 2005، العدد 39، ص229).

وثمَّة أبحاث تحدثت عن نقد المتن، ولكن في سياق منفصل، مُبرِزة دور العلماء والمناهج في تأصيل هذا النقد، وفاعليته الحضارية؛ فقد درس الدكتور نجم الدين قادر الزنكي منهج الشافعي في نقد متون السُّنَّة بصورة وصفية تحليلية، وذلك في بحثه الموسوم بـ"نقد متون السُّنَّة النَّبويَّة في تأصيلات الشافعي: قراءة لعلامات الوصل بين أصول الفقه وأصول الحديث". وقد أثبتت الدراسة أن السُّنَّة عند الشافعي تثبت بنفسها لا بغيرها، من عمل الراوي، أو أهل المدينة، أو قياس الأصول، وأن الحديث عنده يُختبَر بثقة الراوي وعدالته وعقله لِما يحمل. فإن كان لا يُدرِك ما يروي وهو غير فاقد للحديث بلفظه سقطت روايته، وهانت، ولم تُقبَل (إسلاميَّة المعرفة، 2011، العدد 63، ص15). وثمَّة أبحاث أُخرى درست العلاقة بين المنهج العلمي ونقد المتن، كما في بحث الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي الموسوم بـ"المنهج العلمي عند المُحدِّثين في التعامل مع متون السُّنَّة"؛ إذ استقصى البحث عناصر المنهج العلمي في التعامل مع السُّنَّة، شارحاً الخطوات التي اتَّبعها المُحدِّثون لمعالجة متون الأحاديث، بما في ذلك الكشف عن الشذوذ في المتن، والزيادة والقلب، والاضطراب، والتصحيف، والإدراج، والكشف عن العِلَّة. وعرض البحث لمخالفة بعض الأحاديث لنصوص القرآن، أو لحديث آخر صحيح، أو للتاريخ الثابت والصحيح، أو للعقل، أو الحس الإيماني، شارحاً الخطوات التي اتَّبعها المُحدِّث لاسترجاع السُّنَّة في ضوء الواقع المعاصر، ومُفصِّلاً في قضية فهم السُّنَّة من خلال البُعْد المكاني، والبُعْد الزماني، والبُعْد المقاصدي، والبُعْد الموضوعي، والبُعْد السببي، والبُعْد الدلالي اللغوي والشرعي والعُرفي (إسلاميَّة المعرفة، 1998، العدد 13، ص15).

2. منهجيَّة التعامل مع الصحيحين:

لقد حظي الصحيحان بمكانة مهمة في التناول المعرفي والحديثي في المجلة؛ فقد تطرَّقت بعض الأبحاث إلى منهجيَّة التعامل مع الصحيحين خاصة والسُّنَّة النَّبويَّة بصورة عامة؛ إذ تناولت الباحثة الدكتورة نماء البنّا هذا الموضوع -تنظيراً وتطبيقاً- في بحثها الموسوم بـ"نحو منهجيَّة للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين": حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها أنموذجاً". ورأت الباحثة أن ثمَّة مدرستين في هذا السياق؛ إحداهما ترى ضرورة قبول الأحاديث الموجودة فيها وعدم السماح بمناقشتها، أو فهمها فهماً جديداً، أو ردِّها. والأُخرى ترى ضرورة المراجعة الشاملة للسُّنَّة، وردَّ ما قد يبدو متعارضاً مع العقل، حتى وإن ورد في الصحيحين. وتضمَّن البحث طرحاً لمدرسة ثالثة تقول إن الحديث إذا استجمع شروط الصحة، وهو ممكن عقلاً، إلا أن فهمه مُشكِل، فلا مانع من التوقُّف عنده من دون ردِّه، ومن دون الدفاع عنه مع التزام ثوابت أُخرى لهذه المنهجيَّة. واستحضر البحث أنموذجاً لحديث مُنتقَد، وكيف تم تناوله بمنهجيات مختلفة تبعاً لاختلاف المدارس التي ينتمي إليها المنتقدون والمدافعون، ثم مناقشة الموقف والترجيح بينهما (إسلاميَّة المعرفة، 2012، العدد 67، ص11).

وكان للدكتور عمّار الحريري إسهامات كثيرة في محاورة القضايا المُتعلِّقة بالصحيحين؛ سواء أتعلَّق هذا بمنهجيَّة التعامل، أم بدائرة المفاهيم. ففي بحثه المعنون بـ"منهج المُحدِّثين في التعامل مع الصحيحين: الأحاديث المنتقدة نموذجاً"، تناول الدكتور الحريري درجة الموضوعية والدقة في هذه القواعد والأحكام التي قعَّدها المُحدِّثون للدفاع عن الأحاديث المُنتقَدة في الصحيحين، ومدى التسليم بها. وقد قسَّم البحث إلى أربعة أقسام رئيسة؛ أوَّلها: مدى مشروعية نقد الصحيحين، وعرضت الأقسام الثلاثة الأُخرى، القواعد والأحكام العامة والخاصة لمنهج المُحدِّثين في هذا الشأن، ولا سيَّما ما تعلَّق منها بالأحاديث المنقطعة، والأحاديث المعلولة بالوهم والاختلاف. ورأى الدكتور الحريري أن للصحيحين مزية زادتهما فضلاً على بقية كتب الحديث، وأفضت إلى ظهور منهج، وإقرار أحكام خاصة في تعامل المُحدِّثين معهما. غير أن بعض النُّقَّاد استدركوا على الشيخين بعض الأحاديث التي تخلَّفت

عن شرط الصحيح؛ حرصاً منهم على تهذيب الصحيحين، ووجد مَن دافع عن الصحيحين، واستنكر نقدهما، وأفرد للأحاديث المنتقدة قواعد عامة وخاصة (إسلاميَّة المعرفة، 2018، العدد 92، ص47). وقد أتبع بحثه السابق ببحث ناقش التعارض بين الشيخين، وحمل عنوان: "الاجتهاد في تقديم الراجح عند الشيخين: دراسة أحاديث الصحيحين"؛ إذ درس البحث سبب اختلاف الشيخين (البخاري ومسلم) في تقديم الراجح، وعدم تمكُّنهما أو تمكُّن أحدهما من الترجيح، بأن يرويا الحديثين المتعارضين من دون الإشارة إلى أيهما الراجح أو المرجوح. وممّا أشكل أكثر، ما فعله الشيخان أو أحدهما في بعض الأحاديث؛ إذ قُدِّم الراجح، ورُوِي المرجوح؛ فقد اختلف الشيخان في تقديم الراجح؛ فبعض ما رجَّحه البخاري في صحيحه خالفه مسلم فيه، وتبنّى المرجوح عند البخاري، واعتمد كلٌّ منهما على عِدَّة مرجحات وقرائن استأنس بها الشُّرّاح لبيان اجتهاد الشيخين. وأثمرت الدراسة عدة نتائج مهمة، تدل على منهج الشيخين الاجتهادي في تقديم الحديث الراجح، ونسبية المرجحات وتعارضها؛ فرويا بعضها للتعليل، أو لنكت حديثية (إسلاميَّة المعرفة، 2019، العدد 97، ص55).

3. المفاهيم وتاريخ الأفكار:

تضمَّنت المجلة عدداً من الأبحاث التي ناقشت بعض المفاهيم المُتعلِّقة بالحديث النبوي والسُّنةَّ النَّبويَّة؛ فقد ناقش الدكتور عبد الحميد الإدريسي مقولة أهل الرأي وأهل الحديث في بحثه المعنون بـ"في نقد أهل الرأي أهل الحديث"؛ إذ بدأ الكاتب نقده بملاحظة عدم وجود تحديد موحد لرجال الرأي ورجال الحديث، مُبيِّناً أن عامل المناخ الاجتماعي لم يكن مُؤثِّراً في نشوء الاتجاهات الفقهية واختلافها. ومن ثَمَّ، فليست القضية قضية أثر ورأي، بل قضية اجتهاد ترتبط بالمجتهد وقناعاته. بعد ذلك أشار إلى أن الاختلاف لا يقع في أصول الاستنباط وأدلة استقاء الأحكام، وإنما يكون في منهج الترتيب، وفي منهج الترجيح. والأصح عنده تقسيم اتجاهات الفقه الإسلامي إلى اتجاه مقاصدي ينفذ إلى روح النصوص ومعانيها، وآخر ينظر إلى ظواهر النصوص وألفاظها. وبذلك يمكن إعادة قراءة تاريخ الفكر الفقهي في الإسلام (إسلاميَّة المعرفة، 2002، العدد 28، ص149). وحاول الدكتور عبد الرحمن حللي أن يُبيِّن ماهية السُّنَّة النَّبويَّة ومنهجيَّة التعامل معها، بتتبُّع مفهومي المُطلَق والنسبي، في بحثه

الموسوم بـ"المُطلَق والنسبي في السُّنَّة النَّبويَّة"؛ إذ أراد تقديم وجه آخر لمقاربة السُّنَّة النَّبويَّة من حيث الموقف منها، وسعى إلى بناء تصوُّر كلي لطبيعة العلاقة مع السُّنَّة، وصلتها بتصوُّر المسلم لدينه؛ بتأصيل المصطلحين، وتتبُّع استخدام الأصوليين لهما، ثم تصنيف السُّنَّة من حيث احتمالها لأحدهما، أو تردُّدها بينهما. ولم يناقش البحث حُجِّية السُّنَّة من عدمها؛ فموضوعه يتأسَّس على اعتبار ما عليه عامة المسلمين من عَدِّ السُّنَّة مصدراً للتشريع، وإنما اتجه مجال البحث إلى السُّنَّة النَّبويَّة التي اجتازت اختبار التوثيق سنداً ومتناً، فكان ما تطرَّق إليه البحث من قواعد وتأصيل ينصبُّ على ما غلب على الظن من أنه نص صحيح، وكان مجال البحث سَبْر طبيعة العلاقة مع السُّنَّة من حيث صلاحيتها الزمانية والمكانية، أو محدودية دلالتها في زمان ومكان، أو أشخاص، أو حالات، وتصنيف هذه الحالات ضمن المُطلَق والنسبي (إسلاميَّة المعرفة، 2010، العدد 61، ص79). وبحث الدكتور عمّار الحريري مفهوم "تلقّي الأُمَّة للحديث بالقبول" في بحثه الموسوم بـ"تلقّي الأُمَّة للحديث بالقبول: النشأة والمفهوم والتطوُّر"؛ إذ حاول دراسة مصطلح "تلقّي الأُمَّة للحديث بالقبول" في ضوء ما يَعُدُّه الأصولي والحديثي، مِن حيث النشأة، ومَن استخدمه مِن العلماء الأوائل، ثم عرض لمفهوم هذا المصطلح، والمراد من كلمة "التلقّي"، و"الأُمَّة"، و"القبول"، وما طرأ على المصطلح من تطوُّر على مستوى المفهوم، والتوظيف، ليشتهر في ضوء تلقّي الأُمَّة للصحيحين بالقبول، وليأخذ منحى آخر مختلفاً عن نشأته، وذلك تبعاً لدراسة تأصيلية نقدية تتكون من ثلاثة مباحث، أوَّلها تناول نشأة المصطلح وتطوُّره، وثانيها ركَّز على مفهوم المصطلح وتداخلاته، وثالثها بحث في تلقّي الأُمَّة للصحيحين بالقبول (إسلاميَّة المعرفة، 2016، العدد 85، ص55).

أظهرت بعض الأبحاث أن ثَمَّة حاجة مُلِحَّة للبحث عن تاريخ الأفكار في مسائل قد يُظَن أنها من المُسلَّمات، وهذا ما لمحناه في بحث "تطوُّر فكر المهدية في صناعة الحديثة: دراسة في العلاقة بين التجديد والتقديس" للدكتور حسن أحمد إبراهيم، والدكتور إبراهيم محمد زين؛ إذ قام الباحثان بقراءة تحليلية لأدبيات المهدي والمهدية من خلال الأحاديث والروايات لدى كلٍّ من: البخاري، ومسلم، وأبي داود. وقد حاولا النظر إليها في سياق تطوُّر الصناعة في علم الحديث من ناحية، وباستحضار الوقائع التاريخية، والأوضاع الاجتماعية من ناحية أُخرى. بدأ البحث بشرح كيف تناولت المصادر الإسلامية المهدية، ثم عرض

الاتجاهات الأربعة للمُحدِّثين بخصوص أحاديث المهدي والمهدية تبعاً لصحتها وضعفها، وتناول أحاديث المهدية ومغزى التأسّي برسول الله عند البخاري ومسلم، ثم تتبَّع تطوُّر مفهوم "المهدية" في سُنن أبي داود. وقد اختُتِم البحث بشرح طرق الرواة والمُحدِّثين ومسالكهم في التعامل مع الأحاديث الواردة عن المهدي والمهدية (إسلاميَّة المعرفة، 1996، العدد 4، ص17).

وناقش الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي مسألة الوضع في بحثه الموسوم بـ"الجذور التاريخية للوضع في الحديث النبوي"؛ إذ طاف الباحث على كتب التاريخ، والرجال، والأحاديث الموضوعة، والفِرَق والنِّحَل، والحديث وعلومه؛ بحثاً عن أسباب الوضع في الحديث وجذوره التاريخية، وقد أرجعها إلى أسباب هادفة، مثل: الانتقام من الإسلام والمسلمين على يد الأُمم المنكوبة من اليهود والنصارى، ونصرة الأحزاب، والأهواء السياسية، والخلافات المذهبية، ونصرة المذاهب العقدية مثل القدرية والجبرية، والتنفير من الإسلام على يد الزنادقة والملحدين، والعصبية للجنس أو البلد، والرغبة في الإصلاح والترغيب في الزهد، ونصرة المذاهب الفقهية، وإلى أسباب مساعدة، مثل: عدم تدوين السُّنَّة، وتفرُّق الصحابة في البلاد المفتوحة، والتساهل مع الوضّاعين، وخطأ الراوي بالوهم أو النسيان (إسلاميَّة المعرفة، 1999، العدد 16، ص7).

وتطرَّق الدكتور محمد سعيد حوّا إلى مسألة أحاديث الفتن في بحثه الموسوم بـ"منهج التعامل مع أحاديث الفتن"؛ فقد لمس خللاً بيّناً عند بعض الدعاة والوعّاظ والعامّة في استحضار أحاديث الفتن؛ ما أوقعهم في أخطاء ومخالفات وإشكاليات، مثل: الاعتماد على الضعيف، والتنزيل الخطأ، والاستشهاد بتواريخ غير صحيحة، وهو ممّا قد يوقع في كثير من اللبس (إسلاميَّة المعرفة، 2016، العدد 85، ص15). ثم جاء الدكتور عامر الحافي ليدق ناقوس الخطر في ما يخصُّ الاعتماد على الروايات الضعيفة أو الإسرائيليات في صوغ الشخصية الإسلامية، وظهر هذا جلياً في بحثه المعنون بـ"قراءة توحيدية في حديث افتراق الأُمَّة". وقد سعى البحث إلى دراسة مرتبة الحديث والمعاني الأساسية لمتنه، وتناول الفِرق الإسلامية المختلفة له، وبيَّن المقصود بالأُمَّة في نص الحديث، والدلالات الخاصة بعدد الفِرق المذكور في الحديث، وإمكانية تعيين الفِرقة الناجية، وخطورة القراءة التفريقية في دراسة الفِرق الإسلامية، وأبرز ملامح القراءة التوحيدية (إسلاميَّة المعرفة، 2011، العدد 63، ص105).

4. الاجتهاد وتجديد النظر في التعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة:

تطرَّقت بعض الأبحاث المنشورة إلى مسألة مهمة جدّاً، هي مسألة الاجتهاد وتجديد النظر في التعامل مع السُّنَّة النَّبويَّة. وقد أخذ المنحى في النظر إلى السُّنَّة أطيافاً مُتعدِّدة، ولعل أبرزها مناقشة مسألة ماهية السُّنَّة، وطبيعتها، والإشكاليات المحتفَّة بالمحاورات التي دارات حولها؛ فذا الدكتور طه العلواني يحاول تبيُّن العلاقة بين الكتاب الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة المُشرَّفة، وذلك في بحثه الموسوم بـ"إشكاليات منهجيَّة في التعاطي مع السُّنَّة"؛ إذ رأى أن قضية صياغة العلاقة اللازمة بين الكتاب الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة المُطهَّرة بقيت مثار كثير من التساؤلات؛ ذلك أن بعض أهل العلم قالوا إن السُّنَّة يمكن أن تكون مصدراً مستقلاً عن القرآن في إنشاء الأحكام أو الكشف عنها، في حين دمج بعضٌ آخر بين الكتاب والسُّنَّة، وعَدّوهما وحياً لا يختلف إلّا في مجال الإعجاز والتعبُّد، وشاع لدى آخرين استعمال التثنية بقول "الوحيين"، ورأوا أن التمييز بينهما يتمثَّل في أن القرآن الحكيم وحي باللفظ، وأن السُّنَّة وحي بالمعنى، وأن القرآن متحدّى به، ومعجز، وما السُّنَّة بمعجزة، وأن القرآن يُتلى بلفظه كما أُنزِل، في حين يجوز أن تُروى السُّنَّة بالمعنى. وقد ترتَّب على هذه التصوُّرات مذاهب خطيرة، منها: القول بجواز نسخ السُّنَّة للقرآن الكريم والعكس، وقبول فكرة إمكان التعارض بينهما، ووجوب التوفيق؛ سواء بطريق النسخ، أو بطريق التأويل، أو بأي طريق أُخرى؛ ما أدّى إلى توهُّم بعضهم أن الفروق بينهما شكلية فقط، وأنها تتعلَّق بالألفاظ والمرتبة. وقد توصَّل الدكتور العلواني إلى نتيجة مفادها أن كثيراً من الدراسات المُتعلِّقة بهذا الجانب رسَّخت أفكاراً لا تزال تحتاج إلى مراجعة لتصحيح مسار تلك العلوم والمعارف في ضوء إعادة النظر في العلاقة بين المصدرين. وأن طرائق الاستدلال المرتبطة بالجزئيات الفقهية وجدت في السُّنَّة مصدراً أيسر في الرجوع من القرآن الكريم؛ نظراً إلى ارتباطها بوقائع وأشخاص وأحداث واقعية يسهل العثور على أشباه ونظائر لها في الأزمنة اللاحقة، فرسَّخت بذلك فكرة الانفصال بين المصدرين، وقطعت أشواطاً طويلة في بناء كثير من جزئيات القضايا الفقهية في ذلك التصوُّر، حتى تحوَّلت إلى مُسلَّمة لا تكاد تقبل المراجعة (إسلاميَّة المعرفة، 2016، العدد 85، ص5).

وقد عمل الدكتور طه العلواني على تفصيلِ كثيرٍ ممّا ورد في المقال في كتابه "إشكالية التعامل مع السُّنَّة". وتبعاً لذلك، قرأ الدكتور إسماعيل الحسني هذا الكتاب في باب "قراءات

ومراجعات"، فكشف عن أهمية الكتاب، وجدَّته، ومنهجيَّة الدكتور العلواني في معالجة الموضوع (إسلاميَّة المعرفة، 2017، العدد 90، ص137).

وتطرَّقت بعض الأبحاث إلى الكشف عن ماهية السُّنَّة بمناقشة موضوع "حُجِّية السُّنَّة"، وهو من الموضوعات المهمة في هذا السياق، وقد برز بصورة كبيرة في المحاورات الفكرية في القرن الماضي، لا سيَّما بعد ظهور التيارات الحداثية، فنجد الدكتور نجم الدين زنكي يُؤصِّل حُجِّية السُّنَّة كما تناولها الإمام الشافعي، وذلك في بحثه المعنون بـ"تأصيل الإمام الشافعي لحُجِّية السُّنَّة النَّبويَّة وثبوتها: دراسة في ملامح النظرية الأصولية"؛ إذ بحث زنكي في معالم السُّنَّة عند الشافعي وفق منهج وصفي تحليلي؛ للوصول إلى وصف شامل للمعالم المنهجيَّة في تأصيلات الإمام الشافعي لحُجِّية السُّنَّة النَّبويَّة، وثبوتها. ثم حلَّل مدلول العبارات والقواعد والأصول التي أوردها، عن طريق توضيح الإطار العام، والمنطلقات التصوُّرية والمنهجيَّة للشافعي. وقد ركَّز البحث على منطلقين رسما للشافعي مبدأ الاحتجاج بالسُّنَّة، هما: المنطلق اللساني، والمنطلق التكاملي. وخلُص البحث إلى أن السُّنَّة عند الشافعي دليل يتكامل مع القرآن، وأنهما لا يتناسخان؛ لأن تبادل النسخ بينهما خارمٌ لاستقلالهما، ومُخِلٌّ بوظيفتهما التشريعية المتميزة؛ لذا ينبغي أن يبقيا متكاملين متزاوجين لا يغادر أحدهما الآخر البتَّة، ولا ينفصلان عن بعضٍ بحال (إسلاميَّة المعرفة، 2010، العدد 61، ص43).

وممّا يتصل بماهية السُّنَّة النَّبويَّة، البحثُ في تصرُّفات الرسول ﷺ؛ فقد تطرَّق الدكتور سعد الدين العثماني إلى هذا الموضوع في بحثه الموسوم بـ"تصرُّفات الرسول بالإمامة: الدلالات المنهجيَّة والتشريعية"؛ إذ بدأ الباحث –بعد المقدمة– تقسيم التصرُّفات النَّبويَّة إلى تشريعية، وغير تشريعية، مُدلِّلاً على هذا التمييز بمراجعة الصحابة للرسول في بعض قراراته، وباقتراحهم رأياً مخالفاً لرأيه فيما شاورهم فيه؛ بتأويلهم بعض تصرُّفاته على أنها كانت لمصالح مؤقتة، وبمراجعة الخلفاء الراشدين بعض تصرُّفاته بعد وفاته. ثم انتقل إلى بيان السمات الأربع للتصرُّفات بالإمامة؛ من: تشريعية، وتنفيذية، واجتهادية، وتصرُّفات في أمور غير دينية. ثم بيَّن أهمية التصرُّفات النَّبويَّة بالإمامة ودلالاتها، ومنهج التدرُّج في تنزيل الأحكام، ومراعاة اختلاف أحوال الناس، ومراعاة الأحوال الطارئة. ثم أنهى البحث بمقترحات لحل إشكاليات في الفقه والحديث تتعلَّق بالتصرُّفات النَّبويَّة (إسلاميَّة المعرفة، 2001، العدد 24، ص11).

ولعل تجديد النظر في التعامل مع السُّنَّة عن طريق الاجتهاد والتجديد نجده بصورة مباشرة في عناوين بعض الأبحاث التي تكشف للقارئ بوضوح عن مقاصد الدراسة، مثل: "الاجتهاد والتجديد في علوم السُّنَّة" (إسلاميَّة المعرفة، 2016، العدد 86، ص86)، و"منهجيَّة التعامل مع السُّنَّة" (إسلاميَّة المعرفة، 1999، العدد 18، ص53)، وكلاهما للدكتور عبد الجبار سعيد، وبحث "منهجيَّة التعامل مع البُعْدين الزماني والمكاني في السُّنَّة عند المُحدِّثين" للدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي (إسلاميَّة المعرفة، 2004، العدد 37–38، ص81)، وبحث "الأبعاد المقاصدية في مناهج التعامل مع السُّنَّة عند المجتهدين وتطبيقاتها المعاصرة" للدكتورة غالية بوهدة (إسلاميَّة المعرفة، 2010، العدد 61، ص11).

وقد حاولت بعض الأبحاث استثمار مُكنة الحديث النبوي والسُّنَّة النَّبويَّة وغناهما في الكشف عن حضورهما في الدرسات المختلفة، ومحاولة الإفادة من هذا الحضور في تطوير مناهج النظر والتفكير، كما في بحث "العنف ضد المرأة: استراتيجيات مواجهة وأساليب تعليمها في ضوء السُّنَّة النَّبويَّة: دراسة تحليلية" للدكتور زياد خميس التَّح والدكتور بكر بني إرشيد (إسلاميَّة المعرفة، 2010، العدد 61، ص111)، وبحث الدكتور علي عجين "ملامح الفكر التربوي عند الإمام البخاري: قراءة تحليلية" (إسلاميَّة المعرفة، 2011، العدد 65، ص37)، وبحث "التناسب البياني في السُّنَّة النَّبويَّة" للدكتور محمد مختار المفتي (إسلاميَّة المعرفة، 2013، العدد 73، ص41)، وبحث "سبق المُحدِّثين في استخدام مناهج البحث العلمي" للدكتور عبد العزيز محمد الخلف (إسلاميَّة المعرفة، 2012، العدد 67، ص43)، وبحث "توظيف آليات المنطق في سَبْر أقوال رجال الحديث" للدكتور حسن مظفر الرزو (إسلاميَّة المعرفة، 2007، العدد 48، ص103).

ثانياً: نظرة وقراءة معرفية

واضحٌ جدّاً احتفاءُ المعهد بالدراسات التي تُعْنى بنقد المتن، وقد ظهر هذا –الاحتفاء– بالحجم الكَمِّي الرحراح الواسع للمقالات العلمية الحديثية التي نُشِرت في مجلة "إسلاميَّة المعرفة"؛ إذ مثَّلت موضوعات نقد المتن نسبةً لا تقل عن ثلثي مجموع المقالات المنشورة في الموضوعات الحديثية.

ويبدو أن هذا التوسُّع الكَمِّي الفسيح في حجم "دراسات نقد المتن" يومئ بطريقة أو أُخرى إلى تصدُّر هذا المجال البحثي وأولويته على غيره من موضوعات الدرس الحديثي، ولا غروَ في ذلك؛ فإنه لم ينل مكانته، ولم يستوفِ حقه من الحفر المعرفي والمباحثة. ويهدف التوسُّع في هذا الموضوع إلى لفت أنظار الباحثين في الحديث الشريف وعلوم السُّنَّة النَّبويَّة إلى قضايا نقد المتن، وإيلائها مزيداً من الاهتمام، وتقرير صيغة تجديدية في ما يخصُّ توظيف آليات فهم النَّص والتعامل معه.

وهاهنا وِقفةٌ على ضفاف الحجم الكَمِّي لمقالات نقد المتن؛ إذ نلحظ تصدُّعاً بيِّناً في التركيز على زواية **الإشكالية، والمنهج، والمعالجة** في تناول قضايا الدرس الحديثي. وهذا النهج التجديدي وإن حمل في طيّاته كثيراً من الصواب، فإنه لا بُدَّ من نظرات في ما جاء في الأبحاث الأكاديمية الحديثية.

نظرة أولى:

قصور في معرفة طبيعة علم النقد الحديثي؛ تصوُّراً وإدراكاً:

إن أكثر الأبحاث التي عرضتها المجلة لم تمسَّ فلسفة النقد الحديثي وجوهره كما قرَّره أربابُه الأوائل، وكبار مُنظِّري الصنعة؛ فتصوُّر كُنْه علم الحديث وإدراك حقيقته التي هو عليها يُعَدُّ منطلقاً أساسياً، وأصلاً أصيلاً في معرفة عملية النقد عند المُحدِّثين؛ وهو الأساس الأوَّل من "مصفوفة نقد المتن"؛ إذ إن فهم علم الحديث فهماً شمولياً: بأطواره وأدواره، وفروعه، وأنواعه، وأدلته، ووسائله، واستثناءاته، وخصوصياته ... يُمثِّل خطوةً أولى لتصوُّر صحيحٍ لمعنى "**النقد الحديثي**"، واستيعاب حركة الرواية؛ تحمُّلاً وأداءً، تشافهاً وكتابةً ... وهو مدخلٌ ضروري لبناء منهجهم النقدي؛ لأن عملية النقد وُلِدت حيث وُجِد مقتضاها، وتطوَّرت حيث تعدّدت مسالكها.

بمعنى أن الحركة النقدية الحديثية تطوَّرت بحسب الوقائع التي كانت محلاً للنقد؛ فَسُوقُ "**النقد الحديثي**" قام على دراسة الروايات الحديثية، والبحث في مساراتها، وطرقها، وجوادها ... وهو ما نُسمّيه معرفة واقع الرواية، والطبيعة الحديثية.

وهكذا بدأ النقد يتكون وينمو ويتسع مرَّة بعد مرَّة، وكلَّما اتسعت الرواية وتشعَّبت مسالكها استعمل لها النُّقّاد مزيداً من الأدوات والوسائل الأساسية التي تصون الحديث النبوي، وتَحول دون دخول ما ليس منه فيه، أو خروج ما هو منه عنه.

فإذا أردنا الوقوف مع الانطلاقة الأولى لعملية نقد المتن عند المُحدِّثين سنجدها بدأت زمن الصحابة ﷺ؛ ذلك أن الصحابة ﷺ كانوا يسمعون الأحاديث من رسول الله ﷺ، ويتداولونها فيما بينهم، فكان أحدهم إذا لقي أخاه حدَّثه بما سمعه من رسول الله ﷺ، ويكون هذا الصحابي إمّا أنه سمعه أيضاً من رسول الله ﷺ في مجلس آخر، أو سمعه من صحابي غير الذي حدَّثه. وفي كلتا الحالتين يكون سماعه ممَّن حدَّثه تأكيداً له لما سمعه، وتثبيتاً له على ما تلقّاه، كما قال البراء بن عازب ﷺ: "ما كلُّ الحديثِ سمعناه من رسولِ الله ﷺ، كان يُحدِّثنا أصحابنا... ."

إذاً، كان النقد في هذه المرحلة محدوداً؛ لوجود النبي ﷺ بين ظَهْرَانَيْهِم؛ ولأن التلقّي كان مباشرة منه عليه الصلاة والسلام، أو من صحابي تلقّى من النبي ﷺ. وكان الأصلُ التسليمَ، والانقيادَ، والإيمانَ بما حدَّثَ به الصحابةُ بعضهم بعضاً عن رسول الله ﷺ ... إلّا أن يكون فيما حدَّث به الصحابي مخالفةً لما هو مُقرَّر في كتاب الله من الأوامر والنواهي، أو ما كان مشهوراً عن رسول الله ﷺ من المعاني والأحكام ... فحينئذٍ كانوا يتوقفون عن قبول الحديث، ويراجعون صاحبه، أو يسألون عنه رسول الله ﷺ، أو يعترضون عليه بآية من كتاب الله، أو بحديث معروف عن رسول الله ﷺ.

وبسبب ما قد يقع من مخالفة في بعض ما يُحدِّث به الصحابة؛ ظهرت النواة الأولى لمنهج النقد، وهو مبدأ الاحتياط في قبول الخبر، فكان الصحابة، لا سيَّما الكبار منهم، شديدي العناية في الرواية من حيث تحمُّلها وأداؤها ... وأخبارهم في ذلك كثيرة.

وقد كان **"نقد المتن"** في زمن الصحابة حاضراً بقوة وتطبيقاته كثيرة، حتى إن البدر الزركشي جمع كتاباً يحوي اعتراضات السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة في ما يُخالِف ظاهره القرآن الكريم أو السُّنَّة المشهورة، والمحفوظ عندها ... فكان النقد للمروي يتجه ابتداءً إلى المتن؛ وذلك بعرضه على آي القرآن الكريم، أو مشهور السُّنَّة الصحيحة؛ فليس ثَمَّة إسنادٌ وقتئذٍ؛ إذ التلقّي كان مباشراً أو شبه مباشر.

فأساس "**النقد الحديثي**" هو نقد المتن والنظر في المروي لفظاً، وعبارةً، وصياغةً، ودلالةً ... بعرضه على القرآن الكريم والسُّنَّة المشهورة. وعلى هذا الأساس بنى علماء الحديث وصيارفة الصنعة "**منهج النقد**"، ونقدوا كثيراً من متون الأحاديث المخالفة لما هو ثابت في القرآن الكريم والسُّنَّة المشهورة.

إن "**النقد الحديثي**" إجراءٌ شمولي يراعي فيه النُّقّاد جميع الاعتبارات التي تساير حركة الراوية، كما قال المعلمي: "راعى المُحدِّثون العقل في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته، أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته" (انظره في المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص6).

وإذاً:

فهاهنا لا بُدَّ من مراجعةٍ تكون حاصلة وغير حاصرة لأبحاث المجلة، بناءً على مدى الإدراك الكلي لواقع الرواية، والفهم العميق لفلسفة علم النقد عند المُحدِّثين، واستثمار ذلك في "نقد المتون"؛ فالبقدر الذي تُفهَم فيه طبيعة الرواية بالقدر الذي تظهر فعالية العملية النقدية. والنقد الفعّال هو الذي ينبع من الدراية الواسعة والخبرة الممتدة بطبيعة الرواية، والمعرفة الشاملة لموضوعات المتون.

وأُخرى:

في مرجعية علم النقد الحديثي: جِدةً وجدِّيةً:

نتيجة لتعدُّد الروايات وتشعُّبها، وظهور متون لا تتفق مع كُليات الدين؛ استعمل علماء الحديث معايير جديدة اقتضتها طبيعة المرحلة؛ إذ ردّوا كل حديث يُخالِف العقل والتاريخ، ثم استعملوا أيضاً معايير جديدة ردّوا بها كلَّ حديثٍ يُخالِف العلم الثابت والحقائق اليقينية، وردّوا أيضاً ما يُخالِف الفصاحة والبلاغة، من حيث وجود بعض الألفاظ أو المصطلحات المتأخرة عن زمن النبوة، حتى قيل فيه: "**لا يشبه كلام النبوة**"، وصار بهذا نقد المتن والبحث فيه، وهو الأساس الأوَّل والمعتبر عن المُحدِّثين، وعرفوا أن كلام النبوة لا يُشبِه كلام الناس.

ولذلك رأَيْنا الربيع بن خُثيم (توفي61هـ) يقول: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها." (الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص106).

واضح من هذا النَّص –وهو نص مُتقدِّم– اعتبار متن الحديث قبولاً ورفضاً؛ ذلك أن دلالة متن الحديث على صحته أو بطلانه دلالة ذاتية من الحديث نفسه بالنظر إلى الشكل والمضمون. فإذا كان المتن يحوي مستحيلاتٍ عقليةً، أو أحكاماً متناقضةً طُرِح، ولم يُقبَلْ، وقد أفرد لذلك الخطيب البغدادي باباً في كتابه "الكفاية في علم الرواية"، قال فيه: "باب وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث."

فكانت آلة النقد الحديثي تجري على الأحاديث والمرويات قبل وصول الحديث إلى مرحلة التصحيح والتضعيف التي تعتمد التأكُّد من استيفاء الحديث شروط القبول؛ فلا يُنظَر في إسناد حديث إلّا بعد التأكُّد من سلامة متنه، وخلوِّه تماماً من مخالفة القرآن الكريم،[1] ومخالفة السُّنَّة النَّبويَّة المشهورة، ومخالفة العقل والفطرة، ومخالفة الحس، ومخالفة التاريخ،[2] ومخالفة الواقع، ومخالفة الحقائق العلمية، ومخالفة السُّنن الكونية.

وقد تنبَّه كبار النُّقّاد لهذا المعنى، فقال يحيى بن معين في ذلك: "مَن لم يكن له فهمٌ بالحديث، يعرف صحيحه من سقيمه قبل أن ينظر في طريقه؛ فلا ينبغي له أن يشتغل بطلبه"، فلا يُقدِّم نقد السند على نقد المتن بطبيعة الحال. وفي هذا المعنى قال ابن الجوزي: "إن الحديث الذي يُخالِف المعقول، ويناقض الأصول فإنه موضوع دون الحاجة لتكلّف اعتبار رواته، حيث إن المستحيل لو صدر عن الثقات فإنه يُرَدُّ، ويُنسَب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه

---

[1] مثال ذلك حديث "شر الثلاثة ولد الزنا": "لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا منّان، ولا ولد زنية." أخرجه الإمام أحمد؛ إذ قال العلماء: ما ذنب هذا الطفل بكونه ابن الزنا حتى لا يدخل الجنة؟ فالذنب ذنب غيره، والله تعالى لا يظلم أحداً مثقال ذرة، فهو مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام:164).

[2] للاستزادة، انظر كتاب الدكتور سلطان العكايلة المعنون بـ"نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية".

ما جاء في القصة المشهورة أن بعض اليهود أظهروا كتاباً في زمن الخطيب البغدادي زعموا أنه كتاب رسول الله ﷺ، وأنه يقول فيه بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات لبعض الصحابة، فعرضوه على الخطيب البغدادي، فنظر فيه، وقال: إنه مُزوَّر، من دون أن ينظر في إسناده؛ لأن فيه شهادة سعد بن معاذ، الذي كان قد توفي عقب غزوة الخندق سنة خمس من الهجرة. ومعلوم أن غزوة خيبر كانت في السنة السابعة من الهجرة، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، الذي كان إسلامه يوم فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة؛ أي بعد غزوة خيبر. انظر: سير أعلام النبلاء (280/18).

لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجَمل قد دخل في سَمِّ الخِياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثَّرت في خبرهم لأنهم أُخبروا بمستحيل" (ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، ج2، ص123).

والحاصل:

أن نُقّادَ الحديث وأساتذة الصنعة –من خلال النصوص المروية عنهم، ومن خلال أحكامهم على الأحاديث، وتطبيقاتهم العملية في كتب العِلل والنقد– قرَّروا مقاييس يقينية لنقد المتون، والتمييز بين المقبول والمردود من الأحاديث النَّبويَّة؛ فالحديث لا يرتقي إلى درجة البحث في رواته توثيقاً وتضعيفاً إلّا بعد أن يُعرَض متنُه على الأصول الكلية، والقواعد العامة المتفق عليها، بل حتى عرضه على كل ما من شأنه أن يكون سبباً في استنكاره، ومانعاً من قبوله.

وباستعمال "**نقد المتن**"، وهي طريقة عرض المتون على القرآن الكريم، ومشهور السُّنَّة النَّبويَّة والتاريخ... ردَّ المُحدِّثون عشرات المئات من المتون التي كان يتداولها رواة الحديث؛ فمتن الحديث يحمل في طيّاته علائم الصحة أو البطلان من دون حاجة إلى معرفة النَّقَلَة الذين رووا المتن؛ فمقتضى القبول أو الردِّ مقتضىً ذاتيٌّ في المتن نفسه، فيكون النظر في الإسناد نظراً بالتَّبع لا بالاستقلال.

وجدير بالذكر أن يقال إن صحة السند لا تقتضي إيجاب صحة متنه؛ لأن المتن لا يُقْبَل إلّا بتوافر مجموعة من الشروط والضوابط والمحترزات التي تؤكد لنا صحة ذلك الخبر، كما قال ابن القيِّم: "إن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحته، فإن الحديث يصح بمجموعة أمور." (ابن القيِّم في كتابه الفروسية، ص245). لذلك رأَيْنا النُّقّاد يحكمون على متون بالنكارة والشذوذ والغرابة مع جودة طرقها، ونظافة أسانيدها، كما قال الذهبي في غير موضع من كتبه، مثل قوله: "هذا حديث منكر جدّاً على نظافة إسناده." (الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج3، 83).

فالنُّقّاد إذا استنكروا متناً، وإن كان صحيح الإسناد، ردّوه، وأَعلُّوه بِعِلَّة، ولو كانت غير قادحة كما قال المعلمي في مقدمته على "الفوائد المجموعة" للشوكاني: "إذا استنكروا الأئمة

المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة؛ فإنهم يتطلَّبون له عِلَّة، فإن لم يجدوا عِلَّة قادحة مُطلَقاً، حيث وقعت، أَعلُّوه بِعِلَّة ليست بقادحة مُطلَقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر."

وإذاً:

فلا بُدَّ من مراجعة ثانية تقوم على صياغة تجديدية لعلم نقد المتن، تجمع بين جهود المُحدِّثين الأوائل تأسيساً وتطبيقاً من جهة، وما أنتجته الحقول المعرفية المختلفة من تجارب، وقوانين، وحقائق... من جهة أُخرى، بحيث تتسع دائرة النظر في استنطاق نصوص السُّنَّة النَّبويَّة، وتثوير متونها، وتوظيف جميع أدوات فهم النَّص؛ بتفعيل مناهج النقد المساندة المنضوية تحت نظريات تحليل النَّص، واستنباط أقصى ما يمكن من المعاني والدلالات التي يحتملها المتن؛ باستحضار أبعاد شتّى للنَّص، مثل: البُعْد الزماني، والمكاني، والموضوعي، والمقاصدي، والسُّنني، ونواميس الكون، واستحضار فقه العمران، والثابت والمتغير من الأحوال، والوقوف عند العِلل والأسباب والحكم.

وثالثةٌ:

في العلوم المُتولِّدة عن علم النقد الحديثي؛ حُكماً وأثراً:

يوجد خلل علمي ومنهجي حاصله أن الحكم على الأحاديث يأتي من معرفة رتبة رواة الأسانيد. ولا شك في أن هذا الفهم خطأ علمي أدّى لاحقاً إلى اتِّهام المُحدِّثين بعنايتهم بالأسانيد أكثر من المتون. ويمكن إجمال العلوم الناتجة من عملية النقد الفعّال في أمرين:

أحدهما: الحكم على الرواة؛ فالحقيقة أن الحكم على الراوي تجريحاً وتعديلاً هو نتيجةٌ لنقد المتون التي رواها ذلك الراوي، فإذا كانت المتون التي رواها مخالفةً في عمومها لمتون أُخرى صحيحة، حَكم النُّقّادُ عليه بالضعف وقِلَّة الضبط، إن عكستَ فصحيحٌ، فإن روى راوٍ متوناً وافق فيها غيره من الرواة حكموا عليه بالوثاقة والضبط؛ فأمر منعكسٌ تماماً.

فالحكم على السند عامة وعلى الراوي بوجه خاص، هو في الحقيقة نتيجة طبيعية لنقد المتون التي رواها، والمرويات التي حدَّث بها. فكلَّما كان ثمَّة نكارةٌ في متن من المتون، أو في أكثر المتون التي يرويها، كان حال الراوي أقرب إلى الجرح، وأَولى بالضعف، وكلَّما كانت ثمَّة موافقةٌ في متن من المتون، أو في أكثر المتون، كان حال الراوي أَولى بالوثاقة، وأقرب إلى الضبط.

والآخر: مصطلحات الحديث وأنواعه؛ فإن جميع مفاهيم علوم الحديث ومصطلحاته التي استُحدِثت لاحقاً كانت نتيجةً واقعيةً للعملية النقدية التي أُجرِيت على نقد مرويات السُّنَّة ومتون الأحاديث.

بمعنى: أن ألقاب الحديث ومصطلحاته، وتقسيماته، وأنواعه... ظهرت تَبَعاً لا استقلالاً! فإنه لمّا أجرى المُحدِّثون "قانون النقد الحديثي" نجم عنه قضايا مُتعدِّدة تتصل بـ"المروي"، ومسائل متنوعة تتصل بـ"الراوي"، وكان منهما (أي علوم المروي والراوي) مباحث تتصل بـ"الرواية" نفسها.

وإذاً:

وهاهنا مراجعةٌ ثالثة تتجه نحو التصحيح العلمي، والتصويب المنهجي لِما شاب علم نقد المتن الحديثي من جهة الحكم؛ فالحكم على الرواة مُتولِّد من نقد المتون التي رووها، ومن حيث الأثر؛ إذ إن عدداً كبيراً من المصطلحات والمفاهيم نتجت من نقد المتون، مثل: الرواية بالمعنى، والاختصار، والتقطيع، والتصحيف، والإدراج، وزيادة الثقة ... كل هذه المصطلحات ظهرت على ضفاف نقد المتن.

وشيءٌ أخيرٌ:

سبق القول إن الأبحاث الحديثية في مجلة "إسلاميَّة المعرفة" تناولت –في جُلِّها– "متون السُّنَّة النَّبويَّة"؛ منهجاً، وفهماً، ومعالجةً. وإن ممّا يُحسِّن في هذه المراجعات وتلك النظرات أن تُصنَّف تلك الأبحاث بحسب هذه الدوائر الكبرى؛ إذ تظهر فائدة ذلك من جهة وضع اليد على جوانب النقص، ومسِّها مسّاً مباشراً، وملاحظة مدى التوافق بين الأبحاث، ليس أقلَّها تكررُ الأسلوب ذاته في التعامل مع موضوع نقد المتن.

المراجع

إبراهيم، حسن أحمد؛ زين، إبراهيم محمد (1996). تطوُّر فكر المهدية في صناعة الحديثة، دراسة في العلاقة بين التجديد والتقديس، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 4، ص 17 – 58.

أمارة، صايل أحمد (2016). الظروف المحتفة بالخطاب الشرعي وأثرها في تأويل النصوص، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد85، ص91 – 130.

الإدريسي، عبد الحميد (2002). في نقد مقولة أهل الرأي أهل الحديث، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 28، ص149 – 155.

البنّا، نماء (2012). نحو منهجيَّة للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها إنموذجاً"، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 67، ص 11 – 42.

بوهدة، غالية (2010). الأبعاد المقاصدية في مناهج االتعامل مع السُّنَّة عن المجتهدين وتطبيقاتها المعاصرة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 61، ص11 – 42.

التّح، زياد؛ بني إرشيد، بكر (2010). العنف ضد المرأة: استراتيجيات مواجهة وأساليب تعليمها في ضوء السُّنَّة النَّبويَّة، دراسة تحليلية، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 61، ص111 – 142.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر(2003). **الموضوعات**، دراسة وتحقيق: محمد أحمد القيسية، ط3، الإمارات: مؤسسة النداء.

الحافي، عامر(2011). قراءة توحيدية في حديث افتراق الأُمَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 63، ص105 – 139.

الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (1977). **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

الحريري، عمار(2019). الاجتهاد في تقديم الراجح عند الشيخين: دراسة أحاديث الصحيحين، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 97، ص55 – 92.

الحريري، عمار (2016). تلقّي الأُمَّة للحديث بالقبول: النشأ والمفهوم والتطوُّر، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 85، ص55 – 89.

الحريري، عمار (2018). منهج المُحدِّثين في التعامل مع الصحيحين: الأحاديث المنتقدة نموذجاً، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 92، ص47، ص47 – 83.

الحسني، إسماعيل (2017). إشكالية التعامل مع السُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 90، ص137 – 152.

حللي، عبد الرحمن (2010). المُطلَق والنسبي في السُّنَّة النَّبويَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 61، ص79 – 110.

حوا، محمد سعيد (2016). منهج التعامل مع أحاديث الفتن، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 85، ص15 – 53.

الخلف، عبد العزيز (2012). سبق المُحدِّثين في استخدام مناهج البحث العلمي: الحكم على الرواة نموذجاً، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 67، ص43 – 72.

الخير آبادي، محمد أبو الليث (1999). الجذور التاريخية للوضع في الحديث النبوي، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 16، ص7 – 45.

الخير آبادي، محمد أبو الليث (1998). المنهج العلمي عند المُحدِّثين في التعامل مع متون السُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 13، ص13 – 46.

الخير آبادي، محمد أبو الليث (2004). منهجيَّة التعامل مع البُعْدين الزماني والمكاني في السُّنَّة عند المُحدِّثين، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 37، 38، ص81 – 128.

الدريس، خالد بن منصور (2005). نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص 103 – 146.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (1998). **تذكرة الحفاظ**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

رامي، ليلى (2005). قراءة في استدراكات أم المؤمنين عائشة على الصحابة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص 189 – 228.

الرزو، حسن مظفر (2007). توظيف آليات المنطق في سبر أقوال رجال الحديث، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 48، ص103 – 132.

الرشيد، عماد الدين (2005). مفهوم نقد المتن بين النظر الفقهي والنظر الحديثي، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص 75 – 102.

زنكي، نجم الدين (2010). تأصيل الإمام الشافعي لحُجِّية السُّنَّة النَّبويَّة وثبوتها دراسة في ملامح النظرية الأصولية، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 61، ص43 – 78.

زنكي، نجم الدين (2011). نقد متون السُّنَّة النَّبويَّة في تأصيلات الشافعي قراءة لعلامات الوصل بين أصول الفقه وأصول الحديث، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 63، ص15 – 51.

سعيد، عبد الجبار (2016). الاجتهاد والتجديد في علوم السُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 86، ص86 – 111.

سعيد، عبد الجبار (2005). الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص 45 – 74.

سعيد، عبد الجبار (1999). منهجيَّة التعامل مع السُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 18، ص 5 – 88.

أبو سليمان، عبد الحميد (2005). حوارات منهجيَّة في قضايا نقد متن الحديث الشريف (رأي وحوار)، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص229 – 260.

الشوكاني، محمد بن علي (1995). **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

العثماني، سعد الدين (2001). تصرفات الرسول بالإمامة، الدلالات المنهجيَّة والتشريعيَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 24، ص11 – 54.

عجين، علي (2011). ملامح الفكر التربوي عند الإمام البخاري: قراءة تحليلية لكتاب العلم من الجامع الصحيح، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 65، ص37 – 72.

العلواني، طه (2016). إشكاليات منهجيَّة في التعاطي مع السُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 85، ص 5 – 14.

العلواني، طه (2005). السُّنَّة النَّبويَّة ونقد المتون، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص5 – 43.

أبو عمير، فايز (2005). قواعد نقد الخبر في الكتاب والسُّنَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 39، ص147 – 188.

ابن القيم، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (1993). **الفروسية**، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط1، السعودية: دار الأندلس.

المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى (1983). **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنَّة من الزلل والتضليل والمجازفة**، بيروت: عالم الكتب.

المفتي، محمد مختار (2013). التناسب البياني في السُّنَّة النَّبويَّة، **إسلاميَّة المعرفة**، العدد 73، ص41 – 72.